صفحة شهرية تصدرها عُمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

مكتبة حقوقية تقدم خدمات متنوعة للباحثين

خدمات متنوعة يقدمها موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

مبنى اللجنة الوطنية

صفحة موقع اللجنة الرئيسية

مركز إعلامي يعرض إصدارات مرئية وصوتية خاصة بحقوق الإنسان

من منطلق مفهوم الحق في المعرفة والحصول على المعلومات، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تسعى جاهدةً لتسهيل وصول المواطنين والمقيمين على أرض السلطنة إليها، وضمان تمتعهم بكافة الحقوق المنصوص عليها، ورفدهم بالمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموعة من الآليات والوسائل من ضمنها موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في هذا التقارير نستعرض جانبا من الخدمات التي يقدمها موقع اللجنة.

أخبار حقوق الإنسان

يعرض موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الأخبار المتعلقة بحقوق الإنسان، والفعاليات والندوات والمحاضرات والجلسات الحوارية وحلقات العمل التدريبية التي تقيمها اللجنة، بالإضافة إلى الزيارات واللقاءات والاجتماعات التي تعقدها اللجنة والمتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في السلطنة، وترسيخ التعاون مع اللجان والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كما يعرض مختلف أنواع التعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة فيما يخص نشر ثقافة حقوق الإنسان.

تقديم البلاغات

تختص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برصد أي مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان، وتنقسم وسائل وطرق تلقي البلاغات الأولية إلى قسمين هما المباشرة عن طريق حضور المواطن أو المقيم إلى مقر اللجنة، وتعبئة الاستمارة المخصصة لتقديم البلاغ، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق موقع اللجنة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، حيث يجد المبلغ عند دخوله إلى موقع اللجنة أيقونة خاصة بتقديم البلاغات يقوم من خلالها بتعبئة نموذج مرفق يكتب من خلاله اسمه، ورقم هاتفه، ومكان سكنه، ونوع الحق المنتهك، والتفاصيل المتعلقة بالبلاغ، وينطبق هذا النوع على البلاغات المقدمة من المواطنين والمقيمين الذين لا يستطيعون الحضور لمقر اللجنة لأي مانع، ثم تتم مقابلة المبلّغ بعد تحديد مكان مناسب له، كما يجد المبلغ عند دخوله موقع اللجنة وسائل أخرى يستطيع من خلالها التواصل مع اللجنة وتقديم بلاغه كالتواصل عن طريق أرقام الهواتف المدونة في الموقع، أو عن طريق الفاكس، أو عن طريق البريد الإلكتروني.

مكتبة حقوق الإنسان

أصبح بإمكان الباحثين في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان الحصول على كتب ومراجع حقوقية متعددة، حيث يوجد في موقع اللجنة مئات الكتب والمراجع المختصة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مراجع حقوقية باللغة الإنجليزية. ويجد الباحث في موقع اللجنة أيقونة خاصة بمكتبة اللجنة وعند دخوله إليها يجد الكتب مصنفة بالاسم، وعنوان الكتاب، واسم المؤلف، ودار النشر، وسنة النشر، وما عليه سوى اختيار الكتب والمراجع المطلوبة عبر تعبئة الاستمارة الموجودة في صفحة المكتبة، ثم الحضور إلى مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لاستلام الكتب والمراجع التي حجزها.

كما تحوي المكتبة الإصدارات الحقوقية التي قامت اللجنة بإنتاجها وهي إصدارات شاملة في مختلف حقوق الإنسان، وبإمكان زوار الموقع تحميلها مباشرةً من الموقع.

المركز الإعلامي

استحدثت اللجنة عبر موقعها الإلكتروني مركزاً إعلامياً لعرض الإصدارات المرئية التي تقوم اللجنة بإنتاجها والتي تتضمن مجموعة من الأفلام المتعلقة باللجنة وإنشائها، وتكوينها، وبيان اختصاصاتها، والمهام التي تقوم بها بالإضافة إلى أفلام أخرى توضح حقوق الفئات الخاصة داخل المجتمع كالأطفال، كما يتضمن المركز الإعلامي مجموعة من الإصدارات الصوتية القصيرة المعرفة بحقوق الإنسان، والهادفة إلى تعزيز الثقافة الحقوقية داخل المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تعرض اللجنة من خلال المركز الإعلامي ألبومات صور توثق الفعاليات والمناشط التي تقيمها، بالإضافة إلى الندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات، والجلسات الحوارية.

مسابقات حقوقية

تقيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مجموعة من المسابقات المتعلقة بحقوق الإنسان تستهدف من خلالها مختلف فئات المجتمع، حيث تعتبر المسابقات الحقوقية على اختلاف أنواعها، من الوسائل الحديثة في نشر التوعية الحقوقية في المجتمع فهي وسيلة داعمة ومكملة للوسائل الأخرى المندرجة تحت إطار برامج التوعية والتثقيف. وتأكيداً لأهمية هذه الوسيلة التوعوية والتثقيفية لحقوق الإنسان في السلطنة اهتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعرض مسابقاتها الحقوقية، وبيان شروطها، والمعلومات المتعلقة بها، والفئات المستهدفة من خلالها عبر موقعها الإلكتروني، كما تقوم اللجنة بالإعلان عن الفائزين، وعرض المشاركات الفائزة من خلال الموقع ذاته، وتهدف اللجنة من ذلك إلى تقديم معلومات حقوق الإنسان بقالب مشوق، وصقل مواهب وإبداعات الفئات المستهدفة في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، وذلك بهدف تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والتزاماته سعياً لضمان تمتع الإنسان على أرض السلطنة وحصوله على كافة حقوقه من خلال نشر ثقافة حقوق وواجبات الإنسان في المجتمع، وتطوير وتعزيز القدرات المعرفية بحقوق الإنسان والمهارات اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان، وإشراك الشباب في قضايا حقوق الإنسان، وتوجيه طاقاتهم لخدمة المجتمع، وحثهم على العمل لنشر ثقافة حقوق الإنسان والواجبات في المجتمع، والتعرف على ميولهم وقياس إمكانية مساهمتهم في قضايا حقوق الإنسان المطروحة على الساحة، وزيادة الاهتمام بتوعية الناشئة نحو قضايا حقوق الإنسان، وبالتالي إيجاد جيل واع بدوره نحو القضايا والموضوعات التي تخص حقوق الإنسان.

معلومات حقوقية

يجيب موقع اللجنة الإلكتروني عن استفسارات زواره، ويقدم لهم معلومات حقوقية عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمراسيم السلطانية الخاصة بها، وأعضائها، وهيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى رؤيتها ورسالتها، كما يوجد في موقع اللجنة الإلكتروني قائمة إجابات عن الأسئلة المتكررة والتي من ضمنها أنواع حقوق الإنسان، وآلية تقديم بلاغ إلى اللجنة، والمخالفات الرئيسية الداخلة في اختصاصات اللجنة والتي تصلح محلاً للبلاغ، والتي لا تصلح محلاً للبلاغ.ويقوم مختصون بمكتب المعلومات والبحوث بتحديث موقع اللجنة الإلكتروني بشكل دوري، ورفع الأخبار المتعلقة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى استحداث وسائل جديدة للتوعية والتثقيف من خلال الموقع الإلكتروني.

حقوق الإنسان دورها ومجال عملها

سالم بن خلفان الروشدي
مختص بالتوعية والتثقيف

تختلف ثقافة حقوق الإنسان من مجتمع إلى آخر باختلاف المجتمعات والثقافات والأديان، كذلك الأفراد والمؤسسات والهيئات والسلطات والحكومات، وتختلف النظرة إليها وتحديد ما يقع داخل نطاق حقوق الإنسان، وما لا يعتبر من الحقوق، واستناداً إلى الأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تُعرف حقوق الإنسان على أنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها أن يعيشوا بكرامة، وهي أساس الحرية والعدل والسلام، وإن من شأن احترامها إتاحة فرصة تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة، وحقوق الإنسان لا تُشترى ولا تُكتسب ولا تُورث فهي ملك الناس، وهي متأصلة في كل فرد وشاملة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أي تفرقة بين الرجال والنساء، وحقوق الإنسان عالمية لا يمكن انتزاعها فليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوقه، وهي ثابتة، وغير قابلة للتجزئة.ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان، وضمان توفرها للجميع، ورصد الانتهاكات التي قد تحدث في المجالات المتصلة بها، وتثقيف المجتمع بحقوقه وواجباته وتعريفه بها، تقوم اللجان الوطنية المختصة بحقوق الإنسان بالتأكد من كل ذلك، ورصده ومتابعته مع الجهات ذات الشأن والعلاقة.

إن وجود اللجان المتخصصة بحقوق الإنسان ضرورة ملحة للحد من الانتهاكات التي قد تحدث في أي مجتمع، وفي أي بلد، فلا يكاد يخلو مجتمع من ممارسات تتعارض مع حقوق الإنسان، ومن يقل خلاف ذلك فقد جانب الصواب، ففي بلدان العالم المتقدمة في حقوق الإنسان تحدث انتهاكات حقوقية تطالعنا بها وسائل الإعلام بين فترة وأخرى، كما تقوم تلك اللجان الحقوقية برصدها، ومتابعتها والتأكد من محاسبة المسؤولين عنها، وصولاً إلى حلها، ومحاولة ضمان عدم تكررها مستقبلاً. وإذا كانت هذه الانتهاكات تحدث في البلدان المتقدمة في مجال حقوق الإنسان، فهي في غيرها أقرب للوقوع، وبالتالي يكون دور اللجان المعنية بحقوق الإنسان أكبر، ومجال عملها أخصب.

والحقوق الواجب حفظها، والدفاع عنها حسب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان كثيرة ومتنوعة، لا يتسع المقام لذكرها، وبيان تصنيفاتها، ولعل من أبرزها الحق في الحياة والحرية والأمن وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية والمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة، والمأكل والمسكن والرعاية الصحية، وكل ما يتعلق بالعمل، وشؤون الحياة العامة، وحق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير، والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

بهذا يتضح أن دور اللجان المعنية بحقوق الإنسان متشعبٌ كبير، وقد حاولت اللجنة من خلال الدوريات التي تنشرها، بيان مجموعة من المجالات التي تختص بمتابعتها، والتي قد تحدث فيها انتهاكات حقوقية، فذلك أمرٌ لا مناص منه كما أسلفنا، ومنها البلاغات المتعلقة بمخالفة السلطات العامة وشبه العامة المدنية والأمنية والقطاع الخاص أو الأهليين لحقوق المواطنين والمقيمين في عدد من المجالات من بينها التوقيف والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية، والتعذيب وإساءة المعاملة أثناء الحجز، والوفاة داخل السجون ومراكز التوقيف، والتأخير في تقديم الشخص المحتجز للمحاكمة أو في توجيه الاتهام إليه، ومنع زيارة المحتجز أو الموقوف من قبل ذويه، وازدواجية المعايير في التعامل مع الحالات المتشابهة، والامتناع عن إصدار أو تجديد أو سحب الجنسية أو أي من وثائقها رغم قانونيتها، والتفتيش دون مذكرات قانونية، وتقاعس السلطة العامة عن تقديم الخدمات المنصوص عليها قانونيا، كالحق في التعليم والسكن والصحة، أو التأخير غير المبرر في إنجاز المعاملات، والتمييز في تطبيق القانون لاعتبارات الجنس أو الدين أو العرق أو اللون، والانتهاكات الناجمة عن سوء استغلال المنصب العام أو التعسف في استعمال السلطة، والإخفاق في شرح قرار، أو التأخير في تنفيذه، والتطبيق غير السليم للقانون، وإعطاء معلومات خاطئة أو مضللة، وعدم إبلاغ الفرد بأن له حقوقاً في الاعتراض أو الطعن أو التظلم، وعدم الامتثال لقرارات السلطة القضائية، واعتداء السلطة التنفيذية على ممتلكات المواطنين والمقيمين، والاعتداء على الحق بالحياة نتيجة استخدام القوة، أو الإهمال، وتقصير الأجهزة الأمنية في محاسبة المخالفين أو المنتهكين لحقوق الآخرين.

بينما هناك عدد من الموضوعات التي لا تصلح محلاً للبلاغ، وتعتبر خارجة عن اختصاصات ومهام اللجنة من بينها تلك المنظورة أمام أي هيئة قضائية، أو عرضت على القضاء وصدر حكم فيها، ما لم يكن البلاغ متعلق بعدم تنفيذ الحكم من قبل السلطة التنفيذية، والبلاغات المتعلقة بالنزاعات بين الأفراد، أو المؤسسات الخاصة، والبلاغات المتعلقة بالمساعدات المالية الاستثنائية، والقرارات الإدارية التي مرت عليها الفترة القانونية للاعتراض.

اللجنة تتدخل في موضوع مسن يفترش الأرض بأحد الجوامع

تدور عجلة الزمن وتصدمنا الحياة دائما بمواقف نعجز عن تصديقها للوهلة الأولى، أبطالها أناس يعانون مرارة العيش والحرمان، كانوا أحياناً طرفاً فيما وصلوا إليه من حالة وأحياناً تعقد الحياة واتساع متطلباتها هي السبب فيما آلت إليه حياتهم.وفي هذا العدد نستعرض ما رصدته اللجنة ممثلة في دائرة الرصد وتلقي البلاغات لقضية نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي وهي لرجل مسن يفترش الأرض بأحد ساحات المساجد في محافظة مسقط، وفور رصد القضية باشر المختصون بالرصد وتلقي البلاغات بزيارة الرجل في المكان المذكور حيث حاولوا التعرف من خلاله عن سبب وجوده في المكان والوقوف على احتياجاته الإنسانية، ولكن لم يستطيعوا الوصول الى أي معلومة قد تفيدهم بعكس ما اتضح لديهم من خلال تعامله الجاف والعنيف معهم، حيث اتضح أنه يعاني من مشاكل قد تكون عقلية أو نفسية.

وبالوقوف على القضية قرر المختصون رفع الموضوع الى جهة الاختصاص والتي قامت بدورها بزيارة الرجل المذكور وعمل تقرير مفصل عن حالته، تلقت اللجنة نسخة منه، تفيد نتيجته أن الرجل يعاني من أوضاع صحية وسلوكية واجتماعية يتعذر من خلالها توفير مسكن مستقل له خلال الفترة الحالية، إضافة الى تعذر تحويله الى دار لرعاية المسنين، ولكن بالمقابل تقوم الجهة المعنية بالتنسيق مع المستشفى المختص بالأمراض النفسية والعقلية لإجراء الفحوصات اللازمة له وتقديم العلاج له ومراقبة أوضاعه الصحية والسلوكية خلال الفترة القادمة.

واللجنة ومن هذا المنبر تشكر كل من ساهم في حل هذه القضية والقضايا التي تتلقاها وترصدها، وتناشد أيضاً مختلف الجهات المعنية بمضاعفة الجهد نحو إيلاء الموضوعات الإنسانية جل اهتمامها ومتابعة كل ما من شأنه الحفاظ على الحقوق وصيانتها.

سلطنة عُمان
Sultanate of Oman
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Commission

مصطلحات حقوقية

الإعاقة:

تُعرف منظمة الصحة العالمية الإعاقة على أنها مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة، وبالتالي فالإعاقة هي ظاهرة معقدة تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه.ويعرف أيضا بأنه: حالة تحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر أساسية في الحياة اليومية كالعناية بالذات أو ممارسة العلاقة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية. أو هي عدم تمكن المرء من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، وإلى تربية خاصة تساعده على التغلب على إعاقته.

ويعرف المعوق بأنه «الشخص الذي انخفضت إمكانيات حصوله على عمل مناسب بدرجة كبيرة مما يحول دون احتفاظه به نتيجة لقصور بدني أو عقلي»، كما يعرّف المعوق بأنه الشخص الذي يختلف عن المستوى الشائع في المجتمع في صفة أو قدرة شخصية سواء كانت ظاهرة كالشلل وبتر الأطراف أو غير ظاهرة مثل التخلف العقلي والصمم والإعاقات السلوكية والعاطفية بحيث يستوجب تعديلاً في المتطلبات التعليمية والتربوية والحياتية بشكل يتفق مع قدرات وإمكانات الشخص المعوق مهما كانت محدودة ليكون بالإمكان تنمية تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن.

سؤال ومعلومة

تحتفل الهيئات العاملة مع الصم في الوطن العربي كل عام «بأسبوع الأصم» الذي يعد عيداً اجتماعياً للأشخاص الصم، وتظاهرة إعلامية شاملة للتعريف بالصمم والوقاية منه، وكذلك التعريف بالأصم وقدراته ووسائل رعايته وتربيته وتأهيله، وقنوات تواصله اللغوي النطقي والإشاري بين أقرانه وبقية أفراد المجتمع.

السؤال:
متى يتم الاحتفال بأسبوع الأصم في الوطن العربي؟

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي: nhrcmedia1@gmail com

سؤال العدد الماضي:

ما شعار الاحتفال باليوم العربي لحقوق الانسان لعام ٢٠١٥م؟

الإجابة:
حرية الرأي والتعبير.. حق ومسؤولية
وقد فاز معنا كلا من:

١. سعيد بن محمد بن سعيد البحري.
٢. إيمان بنت محمود بن خميس الهنائية.
كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لنتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.